اتفاق يضمن له المساندة المطلوبة. ويصف ماركوس كلا الخيارين بانهما «كالخيار بين الطاعون والكوليرا» (**المصدر نفسه**). ويرى ماركوس ان وضع ليفي ليس اكثر اشراقاً من وضع شامير، فكلاهما وصل الى طريق مسدود، وكل خطوة من جانب اي منهما قد تتسبب في تدمير ذاتي وسياسي، خاصة اذا واصلا ارتباطهما بخدمات شارون، لانه من الاشخاص الذين يزرعون الدمار اينما حلّوا وفي اي مكان يصلون اليه (**المصدر نفسه**).

من ناحيـة اخـرى، تناول بعض المعلقين اتفاق المناوبة من زاويتين: من زاوية تأثيره على الصراع الداخلي في حيروت، ومن زاوية الالتزام به او التنكر له. وهنا، أيضاً، تباينت التعليقات. فالصحفي دان مرغليت (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/٢٠)، يرى ان المناوبة هي الورقة السرية التي بقيت في جعبة شامير، لان أياً من زعماء حيروت لا يستطيع تحمل المسؤولية عن فشل الحركة في تسلم رئاسة الحكومة، وفقاً لاتفاق المناوبة. وهكذا، فاذا اماليت التسويات الداخلية في حيروت بفعل الضغط الناجم عن الاحساس بضرورة الحفاظ على الوجود السياسي، فان مصير الليكود ـ حسب رأي الصحفي غدعون سامط ـ سيتأثر، إلى حد كبير، بقاعدة اساسية اخرى، وهي الارتفاع الآلي في شعبية من يشغل منصب رئيس الحكومة. وفي هذه الحال، أي اذا نجح شامير في تجاوز العراقيل الاخيرة، قبل موعد المناوبة، فلن يبقى ذلك الزعيم المهـزوم لحـركـة متشرذمـة، بل سيصبـح، بصفتـه رئيسـاً للحكـومة، زعيماً وطنياً (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/١٩). لكن الكاتب حانوخ بارطوف (**معاريف**، ١٩٨٦/٣/١٨)، يخالفه الرأي. اذ يرى ان تنفيذ اتفاق المناوبة، في ظل الظروف الجديدة التي نشأت في حركة حيروت، معناه، نظرياً وعملياً، تسليم الحكم في اسرائيل الى الوزير شارون.

هذه الخشية ـ أي وصول شارون الى رئاسة الحكومة، او مجرد سيطرته عليها، بفعل الترتيبات التي قد تتم لتسوية النزاع داخل حركة حيروت ـ تكمن، الى جانب اعتبارات اخرى، في صلب تحليلات المعلقين الداعين الى عدم احترام اتفاق المناوبة، بينما اعتبارات المصداقية الشخصية لشمعون بيرس، والنتائج الاقتصادية «المدمرة» لمعركة انتخابات مبكرة، واحتمال الّا تؤدي الانتخابات الجديدة الى تغيير في ميزان القوى بين المعراخ والليكود، والحلفاء المحتملين لكل منهما، تشكل اساس وجهة النظر الاخرى الداعية الى احترام الاتفاق والالتزام به. لكن بعض الداعين الى احترام اتفاق المناوبة يرى، مع ذلك، وجوب العمل لتقديم موعد الانتخابات، في اعقاب المناوبة، لانها الطريق الوحيد لايقاف شارون (**المصدر نفسه**).

يتفق معظم الداعين الى عدم احترام اتفاق المناوبة على ان رئيس الحكومة، شمعون بيرس، وعلى خلفية الوضع داخل حيروت، يمسك بيديه بفرصة ترقيع ما تمزق في حيروت، وما اذا كان حكم الحركة سينفذ في شامير الذي خسر المعركة داخل المؤتمر. «فلو قال بيرس انه لن يلتزم باتفاق المناوبة، لفقد شامير الركيزة الوحيدة المتبقية له للادعاء بالوقوف على رئاسة الحركة، ولكان خصومه حرصوا على ابعاده عن المـوقـع الذي حصـل عليـه بالوراثـة، ولكن ليس بمقـدوره الحفـاظ عليـه والدفـاع عنـه» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٣/١٧). ويرى الصحفي أ. شفايتسر ان التحليلات لمثل هذه الخطوة، حقيقية، وتتعلق بالجوهر: «فحيروت الحالية غير مؤهلة للحكم، فهي بحاجة الى فترة راحة طويلة، للتفكير المنهجي ولتثقيف قيادة جديـدة وفحص شؤونها الدخلية» (**المصدر نفسه**). ويدحض شفايتسر ادعاءات الداعين الى الالتزام بالاتفـاق، بأن موقفهم نابـع من اعتبـارات المصلحة الاقتصادية للدولة، فيقول ان معركة الانتخابات للكنيست الثاني عشر ستبدأ يوم تنفيذ اتفاق المناوبة، وستستمر قرابة سنتين، وستكون اسوأ، اضعاف اضعاف، من معركة انتخابية، تقرر الآن، ولمدة ستة شهور فقط. ويرى ايضاً ان القول ان نسف اتفاق المناوبة، سيعيد اللحمة الى حركة حيروت، لا يستند الى الواقع «فالخصومة داخل حيروت حقيقية وعميقة، واذا كان حزب العمل قد احتاج سبع سنوات لرأب الصدع داخل صفوفه [نتيجة النزاع على الزعامة] فلماذا يفترض ان رأب الصدع في حيروت سيتم بين ليلة وضحاها ؟» (**المصدر نفسه**).

ويحـذو حذوه، الصحفي فولص (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٣/١٤)، الذي يرى ان المبرر الوحيد لنسف اتفاق المناوبة، هو ان «الليكود الذي تشكل حركة حيروت عموده الفقري، لم يعد ذلك الليكود الذي